جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من

سعادة المستشار محمود عتمان
أمين عام مجلس الشيوخ في جمهورية مصر العربية

حول

"قدرة البرلمانات على مواجهة مختلف الأزمات"

جلسة كيغالي

تشرين الأول/أكتوبر 2022

معالي السيد / خوسيه بيدرو مونتيرو

نائب رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

السادة الزملاء الكرام

يطيب لي في بداية حديثي أن أتقدم بخالص التحية والتقدير للسيد الرئيس والسادة اعضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، التي تعد منبراً هاماً في إطار الاتحاد البرلماني الدولي للتشاور والتنسيق بين الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية وتبادل الخبرات القانونية والفنية، بما يسهم في تحسين أداء وعمل البرلمانات الوطنية، وتحقيق مزيد من التعاون المشترك فيما بينها، بما يلبي مطالب وآمال شعوبنا.

واسمحوا لي بأن أثمن الدور الكبير الذي تضطلع به رئاسة الجمعية ممثلة في سعادة الدكتور نجيب الخدي رئيس مجلس النواب المغربي والفريق المعاون له في سبيل دعم وتطوير آليات التعاون والعمل المشترك بين الأمانات العامة للبرلمانات الوطنية، من أجل تحقيق الجمعية لأهدافها والارتقاء والنهوض بالعمل البرلماني الدولي.

السادة الحضور الكرام،

إننا نجتمع اليوم في ظل ظروف عالمية تحمل في طياتها متغيرات سياسية واقتصادية متسارعة، فرضت على المجالس التشريعية، أن تتعامل معها بقدر عالٍ من الكفاءة والاحترافية، وفي مقدمة هذه الظروف أزمة جائحة كورونا، التي شكلت تحدياً كبيراً أمام برلمانات العالم وما زالت تداعياتها قائمة حتى الآن.

لقد تأثرت البرلمانات في معظم دول العالم سلباً جراء جائحة كورونا، حيث أدت القيود الصحية التي فرضتها منظمة الصحة العالمية والسلطات المحلية من أجل التصدي لانتشار الفيروس إلى تقييد الجلسات العامة واجتماعات اللجان والحد من انتقالات الأعضاء ومقابلاتهم مع الناخبين في الدوائر ، وكذا السفر إلى المؤتمرات البرلمانية الدولية ، وقد نتج عن ذلك الحاجة إلى التعامل عن بعد عبر الاجتماعات الافتراضية ، ومع ذلك فإن هذه الأزمة كغيرها من الأزمات منحت البرلمانات فرصاً مواتية لتعزيز قدراتها واستحداث أدوات جديدة للتعامل مع الأزمات والظروف الطارئة.

ولهذا قامت بعض الدول بإجراء تعديلات للسماح للبرلمان بالاجتماع عن بعد أو في مواقع متعددة، بينما قامت دول أخرى بإجراء تعديلات تضمنت تقليل النصاب القانوني اللازم للموافقة على التشريعات والإجراءات البرلمانية أو للسماح بالتصويت عن بعد.

وقررت برلمانات أخرى، ومن بينها، البرلمان المصري، الذي مجلس الشيوخ أحد غرفتيه، قرر عقد اجتماعاته وجلساته حضورياً، مع الحد من عدد الموظفين داخل القاعات، والالتزام بالتدابير الاحترازية التي فرضتها السلطات المختصة، ليواصل أعماله، من جلسات عامة واجتماعات للجانه النوعية المتخصصة، مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية، ومن بينها تعقيم كافة المباني والقاعات، وتوفير الأقنعة الواقية والمطهرات واللقاحات والعلاجات اللازمة لكافة أعضاء وموظفي المجلس.

كما تم مراعاة التباعد بين السادة الأعضاء خلال انعقاد الجلسات العامة واجتماعات اللجان والالتزام بالمسافات الآمنة، مع وضع العلامات الإرشادية اللازمة. كما تم تخفيض قوة العمل بالأمانة العامة وعدد ساعاته واعتماد نظام الحضور بالتناوب، مع مراعاة الحالات الأكثر عرضة للإصابة من المصابين بأمراض مزمنة والسيدات الحوامل، بما لا يخل بأداء المهام المطلوبة.

والحد من حضور وسائل الإعلام داخل القاعات والاعتماد على متابعة الجلسات والاجتماعات من خلال شاشات البث المباشر.

سيدي الرئيس

لقد كان على مجلس الشيوخ أن يتحرك مبكراً عند بداية الجائحة في اتجاهين: أولهما؛ مواصلة أعماله التشريعية والرقابية في ظل هذه الجائحة انطلاقاً من مسئولياته الدستورية وبما يكفل سلامة أعضائه وموظفيه، وثانيهما؛ إيجاد آليات العمل اللازمة لمواجهة هذه الجائحة، في ضوء سياسة الدولة والتدابير التي تقوم بها الحكومة فيما يتعلق بسبل مواجهة هذه الجائحة وتقديم التوصيات اللازمة لمواجهتها.

لذلك قام المجلس بإجراء العديد من المناقشات حول سياسة الدولة بشأن التصدي لهذه الجائحة، ومتابعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة في هذا الشأن، وتقييمها.

كما قامت الدولة المصرية بتخصيص حزمة مالية بقيمة 100 مليار جنيه، وهو ما يشكل 2% من الناتج المحلي الإجمالي؛ لدعم القطاعات الأكثر تضررًا، وفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للعمل على الحد من الآثار السلبية لتلك الجائحة، ولدفع عجلة الإنتاج بكافة القطاعات الاقتصادية، هذا فضلاً عن صرف منحة للعمالة غير المنتظمة على مرحلتين بعدد 6 دفعات في الفترة من أبريل 2020 وحتى مارس 2021. وقد أسهمت هذه الاجراءات في احتواء الأزمة وتخفيف تداعياتها على المواطن والاقتصاد المصري.

السادة الحضور

لقد كشفت أزمة جائحة كورونا، بما لا يدع مجالاً للشك، ضرورة تحول البرلمانات بسرعة إلى الرقمنة لتعزيز مرونتها وقدرتها على التعامل مع المستجدات والأزمات، واستخدام الأدوات التكنولوجية في مجال عقد الجلسات الافتراضية، والتصويت عن بعد، والأرشفة الاليكترونية للمضابط والسجلات، ولكي تصبح البرلمانات أكثر انفتاحا وشفافية، وتتمكن من أداء وظائفها ومهامها بفعالية واقتدار.

وقد اتخذ مجلس الشيوخ المصري عدة إجراءات في هذا الإطار، ولاسيما مع قرب الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة فور الانتهاء من مبنى البرلمان الذي تم تجهيزه وفق أحدث التقنيات واللوجستيات على مستوى العالم، حيث تم تدريب العاملين على أحدث النظم التكنولوجية، وسبل مواجهة التطورات والمستجدات على الساحتين الداخلية والخارجية، وعمل أرشفة ورقمنة لكافة المستندات استعدادًا للانتقال للعاصمة الجديدة.

ومن جانب آخر، فإن هذه الجائحة قد عززت فرص التعاون بين الحكومات والبرلمانات، وفتحت آفاقاً جديدة للتفكير في آليات للتنسيق بين البرلمانات الوطنية على المستويين الدولي والاقليمي، لتعزيز الجهود المشتركة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، وغيرها من الأزمات التي تواجه العالم حالياً، وتتطلب تعاوناً من البرلمانات والمؤسسات المعنية لمواجهتها.

سيدي الرئيس

إن العالم يواجه اليوم تحديات وأزمات عديدة، على رأسها الحرب الروسية الأوكرانية، وما نتج عنها من شح في مصادر الغذاء والطاقة، وازدياد معدلات الفقر والتهميش الاجتماعي. ولعل ظواهر النزوح من مناطق الصراع وتفاقم اللجوء والهجرة، وزيادة حدة الجريمة المنظمة، والتحديات البيئية، والإرهاب، تستلزم تعاوناً برلمانياً واسع النطاق لمجابهة تلك التحديات، وبلورة مقاربات ملائمة للتعامل معها.

إننا بحاجة الآن – أكثر من أي وقت مضى – إلى تفعيل آليات التضامن والعمل الدوليين من أجل الاستجابة الفاعلة والعاجلة لهذه التحديات. ويتعين أن تلعب الدبلوماسية البرلمانية دوراً كبيراً في هذا الإطار، ولا شك أن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية هي إحدى المنابر البرلمانية الفاعلة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي للحوار والتنسيق المشترك وتبادل الخبرات بين الأمناء العامين بالبرلمانات الوطنية، بما يسهم في تعزيز قدرة هذه البرلمانات على مواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية.

وفي نهاية كلمتي، أشكر لكم حسن الاستماع، وأتطلع إلى سماع تجارب برلماناتكم في التعامل مع هذه الأزمة وغيرها من الأزمات التي واجهتها. وإنني على ثقة بأن اجتماعنا الحالي سوف يحقق الأهداف والغايات التي نرجوها جميعا، خاصة في ظل مشاركة هذه النخبة المتميزة من السادة الأمناء العامين ممن لهم خبرة طويلة في العمل البرلماني المؤسسي.

مع خالص تمنياتي لكم جميعاً بموفور الصحة والعافية ولشعوبكم بدوام التقدم والازدهار.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

by

Mr Mahmoud ETMAN
Secretary General of the Egyptian Senate

on

"The ability of the parliaments in facing various crises"

Kigali Session
October 2022

Your Excellency, José Pedro MONTERO

Vice-President of the Association of Secretaries General of Parliaments

Dear distinguished colleagues,

At the beginning of my speech, I would like to extend my sincere appreciation and gratitude to all of you for your kind invitation to me to participate in this significant meeting of the Association of Secretaries General of Parliaments, which is considered an important platform within the framework of the Inter-Parliamentary Union for consultation and coordination between the secretaries-general of national parliaments and the exchange of legal and technical expertise, thus contributing to Improving the performance and work of national parliaments and achieving more mutual cooperation among them, to fulfill the demands and hopes of our peoples.

Allow me to express great appreciation of the significant role played by the presidency of the Association, represented by His Excellency Dr. Najib El-Khadi, Speaker of the Moroccan House of Representatives, and his assisting team in order to support and develop mechanisms of cooperation and joint work between the general secretariats of national parliaments, in order for the Association to achieve its goals and to promote and advance international parliamentary work.

Honorable attendees,

We gather today in light of global conditions that carry with them rapid political and economic changes, which have imposed on legislative councils many crises, which they must face and deal with, with a high degree of efficiency and professionalism. At the forefront of these crises is the crisis of the Corona pandemic, which has posed a great challenge to world parliaments, and its repercussions still persist.

Parliaments in most countries of the world have been negatively affected by the Corona pandemic, as health restrictions imposed by the World Health Organization as well as local authorities in order to counter the spread of the virus have restricted plenary sessions and committee meetings, reduced members' transportation and meetings with constituencies, as well as traveling to international parliamentary conferences. This resulted in the need to remotely work through virtual meetings. However, this crisis, like any other crisis, gave parliaments favorable opportunities to enhance their capabilities and develop new tools to deal with crises and emergency conditions.

Your Excellency,

There is no doubt that the Corona pandemic revealed that the legal framework of most parliaments in the world, represented in constitutions, legislations and internal regulations, limits their flexibility and ability to adapt to this crisis. That is why some countries made amendments to allow the parliament to meet remotely or in multiple locations (the most prominent of these countries are Britain and Brazil), while other countries made amendments that included reducing the quorum needed to approve

legislation and parliamentary procedures or to allow remote voting, which was evident in both Spain and Romania.

With regard to plenary sessions, some parliaments decided to hold virtual plenary sessions via the Internet, while other parliaments decided to combine the personal attendance of members and virtual sessions, and there is a third group of parliaments, including, the Egyptian parliament with its two chambers the House of Representatives and the Senate, which decided to hold its meetings and sessions in presence, while limiting the number of members and employees inside the halls and adhering to precautionary measures imposed by the competent authorities.

Dear colleagues,

Since the beginning of the outbreak of this pandemic, the Egyptian Senate has chosen to continue its work, including plenary sessions and meetings of specific standing committees, and various assisting departments, while adhering to the precautionary measures determined by health authorities, including sterilizing all buildings and halls, and providing protective masks, disinfectants, vaccines and the necessary treatments for all Senate members and staff.

Distancing between the members was also taken into consideration during plenary sessions and committee meetings, while adhering to safe distances, with the necessary indicative signs. The work force of the General Secretariat has also been reduced as well as the number of working hours. A rotating attendance system has been adopted, taking into consideration the most vulnerable cases of chronic diseases and pregnant women, without prejudice to the performance of the required tasks.

On the other hand, the legislative and oversight agenda has been rearranged giving priority to discussing urgent or emergency-related legislative issues, and those related to the Corona virus and how to address it. Furthermore, the number of topics on the agenda has been reduced, the time for their discussion has been shortened to some extent, the media presence in the halls has been reduced while relying on following up sessions and meetings through live broadcast screens.

Your Excellency,

The Senate had to act early at the beginning of the pandemic in two directions: the first is to search for ways and mechanisms to continue its legislative and oversight work in light of this pandemic, based on its constitutional responsibilities while ensuring the safety of its members and employees. On the other hand, it had a great responsibility to contribute to discussing the work mechanisms necessary to confront this pandemic, and to follow up the state's policy and the measures taken by the government regarding the ways to confront this pandemic and to provide the necessary recommendations to counter it.

The Egyptian Parliament with its two chambers has conducted many discussions on the country's policy in addressing this pandemic, and following up and evaluating the measures taken by the government in this regard. The Parliament also agreed to authorize

the President of the Republic or his representative to take the necessary measures to address health emergency, including the disruption of government departments and schools, postponement of paying electricity, gas and water dues for citizens, partially or completely, if necessary, and postponement of paying taxes for some sectors affected by the pandemic.

It was also approved to allocate a financial package of 100 billion pounds worth, which constitutes 2% of GDP; to support the hardest hit sectors, and to open an additional appropriation in the State's general budget to reduce the negative effects of this pandemic, and to advance production in all economic sectors, in addition to a grant given to irregular employment through two phases, in 6 payments, in the period from April 2020 to March 2021. These measures have contributed to containing the crisis and mitigating its implications on the Egyptian citizen and economy.

Honorable attendees,

There is no doubt that the Corona pandemic has revealed, beyond doubt, the need for digitizing parliaments' work rapidly in order to promote their flexibility and capability of managing updates and crises and to enhance the usage of technological tools in terms of holding virtual sessions, remote voting and electronic archiving of minutes and records. This will lead the parliaments to be more open and transparent, and enable them to efficiently perform their functions.

The Egyptian Senate has taken several measures in this regard, especially with the imminent moving to the New Administrative Capital immediately upon completion of the parliament building which is equipped according to the latest technologies and logistics worldwide. Employees have been trained on the latest technological systems, the ways of addressing updates both externally and internally as well archiving and digitizing all documents in preparation for moving to the New Administrative Capital.

On the other hand, this pandemic has further enhanced collaboration opportunities between parliaments and governments. It has also offered new perspectives to consider coordination mechanisms between national parliaments at the regional and international levels for enhancing joint efforts to confront the repercussions of the pandemic and other crises facing the world nowadays, which require cooperation between parliaments and the concerned associations.

Your Excellency,

The world is facing today several challenges and crises on top of which is the current crisis of Ukraine and its implications such as the scarcity of food and energy sources, increasing poverty and social marginalization. The phenomena of forced displacement, aggravation of asylum and migration, intensification of organized crimes, environmental challenges and terrorism require wide-scale parliamentary cooperation and the development of suitable approaches to address them.

We need now, more than ever, to activate mechanisms of international work and solidarity for the effective and urgent response to these challenges. Parliamentary diplomacy should play a key role in this regard. ASGP is certainly one of the active platforms in the framework of the Inter-Parliamentary Union for dialogue, joint coordination and exchange of experiences among Secretaries-Generals of national parliaments which would contribute to enhancing these parliaments' capabilities and resilience in coping with current and future crises.

At the end, I would like to thank you all for listening, and I am looking forward to hear your parliaments' experiences in dealing with this crisis as well as other crises. I am confident that our meeting will achieve the desired goals and targets, especially with the distinguished participation of the privileged elite of Secretaries-Generals with established experience in institutional parliamentary work.

I wish you all success and blessings and wish your peoples all prosperity and progress.